

مقال بعنوان :تداعيات العولمة الاقتصادية ومؤسساتها على دول العالم الثالث

الدكتورة:ناصرى سميرة

أستاذة محاضرة "ب" قسم العلوم السياسية بجامعة عباس لغرور خنشلة

البريد الالكتروني: nasri_samira@yahoo.fr

رقم الهاتف: 0791710705

ملخص:

أسهمت العولمة بمختلف أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية هته الأخيرة التي عملت على دمج اقتصاديات العالم في اقتصاد عالمي موحد، مما ترك أثره على كافة الدول سلبيا وإيجابيا ولقد لقيت العولمة الاقتصادية اهتماما بارزا في الآونة الأخيرة بعدما أصبحت تستند لاتفاقيات دولية تعقد بين الدول، وعن طريق مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسية والتي تعمل على جعل دول العالم النامي سوقا لها ولمنتجاتها. كما للعولمة الاقتصادية إيجابياتها كان لها في دول العالم الثالث سلبيات حيث أسهمت على انتشار وتفشي الفقر وسوء المعيشة في هته الدول كما ساهمت في انتشار النزاعات بين دول العالم النامي وذلك عن طريق مساندة الأنظمة الديكتاتورية في هته الدول ودعمها بالمال والسلاح.

Abstract

Globalization has contributed to various forms of political, social and economic recent HTH worked on integrating the world's economies in the global economy, leaving its impact on all the negative and positive States and economic globalization have received prominent attention recently after becoming based on international agreements between countries, and by international institutions and organizations and multinational companies which make the developing world to market their products.

As for economic globalization has had its pluses in third world countries where prevalence contributed cons, widespread poverty and poor living in those States also contributed to the spread of conflicts between countries in the developing world by supporting dictatorial regimes in those countries and supported by money and weapons

مقدمة:

لقد تغير كثيرا وجه التاريخ منذ فجر العقد الأخير من القرن العشرين، وبدأت العلاقات الدولية تدخل مرحلة غابت عنها طويلا بفعل ما شهدته من إحداث وتطورات في بنية العالم، ومن ثمة خريطته السياسية وعلاقات القوى فيه.

كان لهذه المرحلة الجديدة ملامح ومميزات صبغت مجرياتها وشكلت علامات بارزة فيها، وقد كان من أبرزها الأحداث السياسية والعسكرية بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية الجديدة التي ظهرت بعد انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي.

شهد العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب الباردة تغيرات جيواقتصادية نحو التحول إلى إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى (كالاتحاد الأوروبي) ونحو ما يعرف بالعملة الاقتصادية والتي كان لها الأثر في تغيير السياسة الدولية، فالعملة الاقتصادية هي التكامل والترابط الاقتصادي المتزايد بين الاقتصادات الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العالم تقريبا من خلال تكثيف الحركة عبر الحدود للسلع والخدمات والتقنيات ورأس المال .

نمت العملة الاقتصادية بمعدلات مرتفعة في السنوات الثلاثين الماضية نتيجة اندماج الاقتصاد الدول المتقدمة مع اقتصاد الدول الأقل نموا وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وخفض الحواجز الجمركية وعلى جانب آخر هناك من يرى أن العملة الاقتصادية ونواتجها أعطت انسيابية غير مسبقة لتتنقل السلع والخدمات ورأس المال فبلدان الشمال الغنية تريد فتح الأسواق العالمية أمام السلع للاستفادة من وفرة اليد العاملة الرخيصة في الجنوب ولتحقيق ذلك تستخدم هته الدول المؤسسات الدولية المالية العالمية والاتفاقات التجارية الإقليمية لإرغام الدول الفقيرة على الاندماج في السوق العالمية .

وسنحاول في هذا البحث دراسة العملة الاقتصادية وأبعادها وتأثيراتها الايجابية والسلبية على الدول النامية من خلال طرح الإشكالية والتي نجسدها في التساؤلات التالية:

- ما هي ابرز تداعيات العملة الاقتصادية على دول العالم الثالث؟

- ما المقصود بالعملة الاقتصادية ؟

- هل هناك نتائجها على دول العالم الثالث؟

ولالإجابة على تساؤل الدراسة قسمنا الدراسة إلى عناصر وهي:

- المحور الاول:ديناميكية العملة.

- المحور الثاني:مؤسسات العملة الاقتصادية.

- المحور الثالث: نتائج التغيرات الجيو اقتصادية بعد الحرب الباردة.

المحور الأول:ديناميكية العملة

أثارت عملية العملة العديد من التساؤلات لترفع درجة القلق والتوتر لدى اقتصادي دول السوق الناشئة سواء نتيجة للتحويلات العميقة التي مست الاقتصاد العالمي حيث نلاحظ مجموعة من الظواهر الجديدة المرتبطة أساسا بالثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة تستند إلى المعرفة ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات خصوصا ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصرا جديدا في طريق عملة الأوضاع و الأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية¹.

ولكي نفهم هذه الديناميكية الجديدة لا بد لنا من فهم مفهومها.

1. مفهوم العولمة:

يعرفها مارتن كور: "العولمة هي ما كنا نسميه في العالم الثالث لسنوات طويلة ولقرون عديدة (الاستعمار) فكل منهما لا يختلف كثيرا عن الآخر"².

ويقول أنتوني جينز "العولمة هي عملية لحام لمجتمعات العالم كي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بينهما المسافات يتشارك فيه كل البشر في الرؤى والخبرات والتحديات"³.

فالعولمة تعني حرية حركة السلع والخدمات و الأفكار وتبادلها دون حواجز أو حدود بين الدول وهي حرية شاملة حرية نقل وتوطين واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا وارض، أو موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال⁴.

إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ذات طابع حركي ديناميكي، فهي ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في الحقيقة والمضمون فالعولمة كظاهرة وكتيار لها العديد من الجوانب الارتكازية، ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة وكتيار تكتسب صفات خاصة مميزة، تؤتي أثرها وتفرض سيطرتها وفعلها في مواقع وجوانب كثيرة.

2. أسباب ظهورها:

- يعد تطور وسائل الإعلام، ووسائل الاتصال ونقل المعلومات من أهم أسباب التي أدت إلى ظهور العولمة حيث أن هذه الوسائل قد عملت على تقصير المسافات بين الدول مما جعل العالم قرية صغيرة بلا حدود بالإضافة إلى ذلك تطور وسائل نقل الموارد والسلع بين الدول مما أدى كثير من السلوكيات إلى إنتاج سلع وتسويقها في دول أخرى.
- ظهور التكتلات تنتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات الإقليمية نتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات تنساب فيها التجارة.
- اتساع حركة التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي والعمل على تذويب الحدود السياسية بين الدول.

3. العولمة الاقتصادية:

نعني بها عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسية فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم وتضخمت هذه الشركات لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور، وانتهاء بتركيز الإنتاج الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية، ويصف ادوارد لتواك *EDWARD LUTWAK* الكاتب السياسي الأمريكي العصر الجديد بأنه عملية انصهار الاقتصاديات القروية و الإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين⁵.

إن صناع العولمة يضعون الاقتصاد كأداة للعولمة وجغرافية العالم مادة لها، ومن توضيح ملامح صورة العولمة الاقتصادية نورد مايلي:

- سقوط الاعتبارات الإستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.
- ترسيخ الاعتقاد بان الرخاء الاقتصادي يقود حتما إلى التشابه واستقرار النمط الأوحده.
- تنامي الشعور بان الكون أصبح أخيرا يسكنه العقلاء.

المحور الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية

يشهد العالم اليوم في ظل تطورات هائلة حسيمة، من اجل أن تجعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا ولقد لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة دورا رئيسيا في تأكيد أهمية العولمة، وتتجلى مؤسسات العولمة الاقتصادية في :

1. البنك الدولي: *INTERNATIONAL BANK*

يركز البنك الدولي في خطابه السائد حاليا على استنتاجين أساسيين لا يلبث أن يحولهما إلى عقيدة، الأول: هو أن العولمة عملية لا مفر منها ويجب قبولها كما هي. إذ لا يمكن إلا التكيف معها والثاني: هو أن التكيف النشط مع هذه الضرورة أمر ممكن بالنسبة للبلدان المسماة "نامية" بلدان العالم الثالث.

ويعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير (في نهاية 1997م) حول الوضع الاقتصادي العالمي: إن الدول التي فتحت أبوابها واقتصادها لقوى العاملة استفادت كثيرا ويرفض الادعاءات القائلة بان العولمة مسئولة عن خسارة الوظائف والتفاوت الكبير في الأجور داخل الدول المتقدمة.

وهنا يطرح السؤال ما هو هدف من المعونات التي يقدمها البنك الدولي لدول العالم؟

يقول الرئيس الأسبق جون كندي عام 1961 أن الهدف الرئيسي من المعونة ليس مساعدة الأمم الأخرى، بل هو مساعدة أنفسنا، فيما يقول رئيس البنك الدولي: إن المعونة الأجنبية توفر سوق عاجلا وأساسيا للبضائع الأمريكية وهي تحرك تنمية لأسواق جديدة للشركات الأمريكية فيما وراء البحار كما أنها تلي توجعنا في إقامة مؤسسات اقتصاد حر يمكن أن تزدهر فيها إقامة مؤسسات اقتصاد حر يمكن أن تزدهر فيها استثماراتها⁶.

فما أهداف البنك الدولي وهل هو مؤسسة أمريكية أو أممية؟

إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عبارة عن جهاز متخصص للأمم المتحدة، تأسس عام 1944 بهدف مساعدة الدول الأعضاء فيه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإسراع في عملية التنمية فيما أو كلت بصندوق النقد الدولي مهمة التغلب على المشاكل المتعلقة بتوازن المدفوعات، وقد بلغ عدد أعضاء البنك الدولي في مطلع التسعينات أكثر من مائة وخمسين دولة.

يعتبر البنك الدولي مصدر مهم لتقدم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وتتمثل رسالته في مكافحة الفقر، برغبة قوية وكفاءة مهنية، لتحقيق نتائج دائمة، ومساعدة الناس على مساعدة أنفسهم

والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص. والبنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة؛ فهو نتألف من مؤسستين إنمائيتين فريدتين تملكهما 186 من البلدان الأعضاء: وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA).

ولكل مؤسسة منهما دور مختلف ولكنه تعاوني في النهوض برؤيته المتمثلة في إقامة عولمة مستدامة وتشمل الجميع. ويهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشد فقراً في العالم. ويكمل عملهما العمل الذي تضطلع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وتقدم المؤسسة معاً قروضاً بأسعار فائدة منخفضة واعتمادات بدون فوائد ومنحاً إلى البلدان النامية لمجموعة عريضة من الأغراض تشمل استثمارات في: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية الأساسية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، إن احتياطي البنك الدولي من رأس المال يعتبر بمثابة رصيد أو ضمان، لتمكين البنك من الحصول على أي موارد مالية إضافية ضرورية من الأسواق المالية العالمية الخاصة، فبينما تصل مساهمة الموارد الخاصة إلى حوالي 90 %، تصل نسبة مساهمة الدول الأعضاء إلى حوالي 10 % من رأس مال صندوق القروض THE LOEN FUNF. وتعمل أجهزة التمويل الثلاثة بالتنسيق مع بعضها البعض لتشكل معاً ما يعرف بجماعة البنك الدولي أو مؤسساته⁷.

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية والاستشارية. تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون المؤسسة الأصلية لمجموعة البنك الدولي، حيث يشبه بنيانه الهيكلي مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 186 بلداً يتم تشغيلها لصالحهم.

ويحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، وقد أصبح إحدى أكثر الجهات المقترضة ثباتاً منذ إصداره أول سند له في عام 1947. ويسمح الدخل الذي حققه البنك على مرّ السنوات له بتمويل الأنشطة الإنمائية، ويضمن له القوة المالية، التي تمكنه من الاقتراض من أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين المتعاملين معه.

وفي اجتماعه السنوي المنعقد في سبتمبر/أيلول 2006، تعهد البنك الدولي . بتشجيع من حكومات البلدان الأعضاء . بعمل المزيد من التحسينات على الخدمات التي يقدمها لأعضائه. وحتى يتسنى تلبية الطلبات الأكثر

تطورا وتقدما بصورة متزايدة من جانب البلدان المتوسطة الدخل، يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الوقت الحالي بإجراء إصلاح شامل للأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المعرفية المستقلة، وزيادة سهولة تعامل العملاء مع البنك.

- المؤسسة الدولية للتنمية: تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف مؤسسة التنمية الدولية، التي أنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب. وتكمل المؤسسة الدولية للتنمية عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير. فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي. الذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة، وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقراً البالغ عددها 79 بلداً، والتي يوجد منها 39 بلداً في أفريقيا. والمؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر واحد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقراً. وتقوم مؤسسة التنمية الدولية بإقراض الأموال (ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات مؤسسة التنمية الدولية تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات. كما تقدم المؤسسة الدولية للتنمية منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها. منذ بدء عملها، بلغت قيمة مجموع الاعتمادات والمنح التي قدمتها المؤسسة 207 بليون دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما تقدمه سنوياً في السنوات الأخيرة زهاء 12 بلايين دولار أمريكي، وتم توجيه الجزء الأكبر من ذلك، أي نحو 50 في المائة، إلى منطقة أفريقيا⁸.

2. صندوق النقد الدولي: *INTERNATIONAL MONETARY FUND (IMF)*

انشأ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944، وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946، تتمثل وظيفة الصندوق هي دعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين دول الأعضاء.

ويسعى هذا الجهاز إلى⁹:

- دعم الاستقرار النقدي العالمي من خلال خلق نظام مستقر للتعامل والتبادل النقدي.
- خلق نظام نقدي عالمي متعدد الأطراف.
- خلق احتياطي نقدي في إطار الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء في التغلب على اختلال التوازن قصير الأجل من ميزان مدفوعاتها.

وفي مطلع التسعينات زادت طلبات الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي فبلغت أكثر من مائة وخمسين دولة، وهذه الزيادة من شأنها رفع حدة اختلافات وجهات النظر لا سيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فالنظام النقدي الحالي يعكس من وجهة نظر الدول النامية مطالبها بنظام اقتصادي عالمي جديد.

ولصندوق النقد الدولي وظيفتان يقوم بهما من أجل العمل على استقرار النظام النقدي الدولي وهما¹⁰:
- إن صندوق النقد الدولي يقوم بوظيفة تنظيم قيم عملات الدول الأعضاء فيه عن طريق الرقابة على معدلات الصرف.

- إن صندوق النقد الدولي يوفر للدول الأعضاء فيه ترتيبات مالية، تمكنها من تغيير عملاتها المحلية بعملات أجنبية صعبة بقصد تمكينها من التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، لا سيما المشاكل المتعلقة باختلال ميزان المدفوعات، في فترة زمنية محددة.

3. منظمة التجارة العالمية: **WORLD TRADE ORGANIZATION-W.T.O**

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهكذا وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً. أحتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في 19 مايو 1998 بحضور العديد من رؤساء الدول وقادة الحكومات. ولقد شهدت العشرون عاماً الماضية نمواً استثنائياً في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق. لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات. وشملت المفاوضات التالية مواضيع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات¹¹. أدت الجولة الأخيرة من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أوروغواي. في فبراير 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي.

في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقاً خاصاً بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية.

كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضيع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية. وفي عام 2000 بدأت مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات. إن

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. النتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان. فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم. النتيجة المحققة من كل ذلك هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام. النتيجة الأخرى هي الثقة. أن يعرف المستهلكون والمنتجون أنهم يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها. وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم¹².

4. الشركات المتعددة الجنسية:

الشركات المتعددة الجنسية عبارة عن شركات تمتاز لحد الآن بطابعها الوطني قانونيا، ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأس مالها الاجتماعي وعبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها وخدماتها. وبالرغم من أن ظاهرة الشركات متعددة الجنسية التي يعرفها العالم حديثا ليست وليدة اليوم أو البارحة وإنما يعود تاريخ ظهورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وان استمرار وجود الشركات متعددة الجنسية على الساحة الاقتصادية الدولية، رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعالم، وإنما يعود إلى قوتها واستقرارها بسبب ما وصل إليه تطورها من مراحل متقدمة بأحجامها الضخمة من حيث تنوع منتجاتها وأنشطتها، ومركزية إدارتها، وهرميتها الدولية التي تجعلها تعمل على المسرح الدولي بفاعلية اقتصادية كبيرة مؤثرة بذلك على الأحداث الدولية عن طريق ما تستعمله من وسائل ترغيبية وأخرى ترهيبية، جاعلة إياها أنجح قوى ضاغطة على الإطلاق. إن التسمية السائدة الآن، أي الشركات متعددة الجنسية هي أساسا من وضع هذه الشركات نفسها، و أول من استعملها هي شركة *INTERNATIONAL BUSINESS MACHINE (I.B.M)* الأمريكية والتي كانت تحتكر صناعة الإلكترونيات والكمبيوتر على المستوى العالمي وقد كانت الغاية من استعمال هذه التسمية لتغطية الاستغلال الذي تمارسه من خلال فروعها في العالم¹³.

كما أن الشركات المتعددة الجنسية في تعريف الباحث توجندات *TUGENDAHT* هي عبارة عن شركات صناعية تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من واحدة، أما جون دانيغ *DUNNING* فقد عرفها بأنها تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل. أما الدكتور حسام الدين عيسى فيعرفها بأنها مجموعة الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاو كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بجنسية مختلفة، والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم، التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة¹⁴.

هذه الشركات وان اختلفت تسمياتها الأكاديمية أو العلمية، فباستطاعتنا الإطلاق عليها ما شئنا من التسميات، فجميعها نفس النتيجة نظرا لأسباب كثيرة نذكر منها غموض هذه الشركات وضخامتها، وعدم

تخصصها في قطاع محدد، وكذلك صعوبة التعرف على الممارسات الملتوية التي تستخدمها وتهربها من الإعلام، باللاظفة إلى أن القانون الدولي كما يقول مرسيل ميرل لا يقدم أية مساعدة كانت من أجل تحديد مفهومها، بل على عكس يتجاهلها، وكأنها غير موجودة، وليس لها شخصية قانونية ويتركها للقوانين الوطنية التي تتعامل معها بصفتها شركات وطنية، وكذلك علماء الاقتصاد الدوليون مازالوا في متاهات من أمرهم ويبحثون عن خفاياها دون أن يقدموا الكثير عنها¹⁵.

1. دوافع نشأة الشركات المتعددة الجنسية:

إن ظاهرة تدويل الإنتاج وأهميتها أدت إلى التساؤل عن دوافع نشوء هذا النوع من الشركات التي تنشط على مستوى عالمي، أن هذا النوع من الشركات وجد منذ فترة طويلة ولكن تطوره الحالي الذي تزامن مع تطور الاتصالات والنقل، وإمكانية الإشراف عن بعد يأخذ صبغة جديدة، وخاصة في ظل عولمة الاقتصاد وبروز هذه الشركات كأداة رئيسية لهذه العولمة.

(1) **انتهاء الحرب الباردة:** لعبت أمريكا دورا خاصا في نمو الاستثمار في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة، ولتوضيح ذلك سنكتشف أن عددا قليلا من هذه الشركات يسيطر على قدر كبير من الاستثمار، فلقد قدر في سنة 1967 أن نسبة 40% من مجموع الاستثمار الأمريكي المباشر في فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا تعود إلى شركات ستاندر اوبل للنفط وشركات جنرال موتورز وفورد للسيارات¹⁶.

(2) **التوسع الاقتصادي الذي يعرفه العالم:** لقد عرفت أوروبا تطورا ملحوظا في ضمن التوسع الاقتصادي العالمي الذي كان ملائما لتطور الاستثمار الأجنبي، نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي سادت خلال فترة الخمسينات، والتي أسرعت من وتيرة التوسع العالمي، وسهلت من تصدير رؤوس الأموال ويرجع هذا لسببين هما:

- الطلب المتزايد على مستوى كل الأسواق، نظرا لارتفاع المستوى المعيشي في البلدان الصناعية.
- تقارب اقتصاديات الدول الأوروبية غير الاشتراكية حتى أصبح من الميسور لغاية تحقيق التوسع الاقتصادي في الخارج.

وأصبح لدى الشركات وسيلتين لتلبية الطلب المتزايد، وهما إما التصدير وإما إقامة وحدات إنتاجية في الخارج من أجل الاقتراب من السوق بالرغم من بعض الإزعاجات وظواهر الانكماش، إلا أنه لم تحدث انتكاسات كبيرة يمكن مقارنتها بالكساد الكبير الذي عرفه العالم سنة 1929، والذي أدى إلى استرجاع رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية في الخارج من طرف البنوك والشركات، بل عكس ذلك فإن زوال تلك الاضطرابات الدولية شجع الشركات على القيام باستثمارات جديدة، والسعي إلى فتح أسواق أخرى وتوسيعها بدلا من الوقوع تحت وطأة القلق على كيفية حماية مصالحها القائمة¹⁷.

3) الثورة في مجال الاتصالات والمواصلات: إن الارتفاع الهائل في التدفقات العالمية، وعملية تدويل

الإنتاج، مرتبط بمبدئية محدثين رئيسيين هما:

تحرير أسواق النقد العالمية من القوانين من جهة، والثورة العالمية من القوانين من جهة، والثورة العالمية في مجال المواصلات والاتصالات الناجمة عن أشكال التكنولوجيا الجديدة من جهة أخرى، فلقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية ثورة تكنولوجية لا مثيل لها في تاريخ البشرية، فالاختراعات التي تحققت خلال الحقبة الزمنية الأخيرة، تؤثر على جميع الميادين الحياتية للإنسان، ولعل أبرز تلك التطورات انعكست على ميدان الإنتاج الصناعي والمبادلات التجارية الدولية، وذلك ما شجع إلى حد بعيد بروز الشركات التي تنشط على المجال الدولي، أو تشجع الشركات وتقرر تدويل إنتاجها وتوزيعها بعدها كانت مقتصرة على سوق محلية ضيقة¹⁸.

فلولا هذا التقدم الهائل في قوة الكمبيوتر والبرمجيات، والأقمار الصناعية والتحويلات ذات السرعة العالمية، لما أمكن للأسواق العالمية أن تعمل كسوق واحدة، وقد أتت هذه الثورة لتواكب ما يتم في حقل المواصلات من المحرك البخاري إلى السيارة، إلى الطائرة فازدادت وتنوعت وسائل النقل بكميات كبيرة، وتضاءلت الكلفة، ولم يعد من الصعب أن نجد بعض مشتقات الحليب تعبر الحدود وآلاف الكيلومترات إلى المستهلك في أماكن مختلفة من العالم¹⁹.

ومنه الثورة في مجال الاتصالات والمواصلات، ساهم فعلا في توسيع الشركات المتعددة الجنسية.

2. خصائص الشركات المتعددة الجنسية:

1) شمولية النشاطات وتنوعها بالنسبة على منتج واحد أو اثنين، مما جعلها عرضة للتدخل في شؤونها من قبل الدول الفاعلة الممثلين الدوليين، أو حتى من قبل النقابات العمالية الوطنية في هذه الدول، الأمر الذي أدى بها إلى أن تتجنب التركيز على إنتاج صناعي أو تجاري أو مالي واحد، لتتجه إلى توزيع منتجاتها ومجالات نشاطاتها مثل الأعمال المصرفية، والمنجمية والصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، ومجالات السياحة المختلفة، من فنادق ومؤسسات وشركات نقل جوية، برية وحتى توجهها إلى الصحافة والنشر والإنتاج الغذائي... الخ²⁰.

2) السرعة الكبيرة في تزايد حجمها وانتشارها العالمي: لقد وصلت الشركات المتعددة الجنسية في يومنا

هذا إلى أحجام كبيرة جدا، أصبح معها لفظ شركة صغير بالنسبة لضخامتها، فالحجم الكبير لم يقتصر على عدد فروعها وانتشارها في غالبية دول العالم، بل تعداه إلى حجم عقاراتها ومصانعها ومستودعاتها ومنشآتها وعدد موظفيها ومستخدميها، الأمر الذي يترتب عليه ضخامة حجم نشاطها وسيطرتها.

وتظهر أهمية الحجم النسبي لهذه الشركات إذا قارنا أرقام أعمالها بميزانيات الدول، حيث يتبين أن هناك عددا من الشركات تزيد أرقام أعمالها عن عدد من ميزانيات الدول الصناعية، وعن ميزانيات أكثرية دول العالم الثالث، وعلى سبيل المثال شركة جنرال موتورز الأمريكية التي تعتبر رائدة الشركات المتعددة الجنسية، وصل رقم أعمالها الذي يمثل قيمة عملياتها الإجمالية عام 1993 حوالي 133.6 مليار دولار، أي أنها احتلت مكانة فاقت

الناتج القومي لدول، مما يشير الإجمالي لغالبية دول العالم حيث جاءت في المرتبة 22 مقارنة مع الناتج الإجمالي إلا أنها فاقت بمدخولها الدخل القومي للدنمارك والنرويج والسويد وحتى فنزويلا وتركيا واليونان ومع دول العالم الثالث بلا استثناء²¹.

فيما يخص الانتشار العالمي وازدياد عدد الفروع، وهو معيار آخر من حيث الأهمية، والذي جاء منه تعبير متعددة الجنسية أو العابرة للقارات، أو على وجه أكثر دقة العابرة للدول، وتتفاوت الامتداد الجغرافي لهذه الشركات المتباين من حيث الأهمية فبعضها يمتلك فروعاً وشركات تابعة للمقر الرئيسي أي الشركة الأم في أكثر من 100 دولة. وتأتي أهمية هذا المعيار من أنه يعطي للشركات ميزات في صالحها مثل عدم اعتمادها على دول قليلة تتحكم في نشاطاتها أو تتشدد في مطالبها، فتشابهها الجغرافي يدفعها لأن تتعامل مع تشريعات مختلفة، مما يزيد من إمكانياتها من التهرب من هذه التشريعات، ويسمح لها بمعرفة أفضل لقوانين الاستثمار ومجالات العمل، الأمر الذي يفتح باب المنافسة بين الحكومات لاستجلابها ومنحها مجالات وتسهيلات كبيرة²².

(3) **خلقها واحتكارها للتكنولوجيا المتقدمة:** نظراً لمقدرتها المالية وتعدد مجالات نشاطاتها وتشبثها الجغرافي فقد قامت الشركات المتعددة الجنسية بخلق مراكز متخصصة في البحوث العلمية ضمت إليها خيرة علماء العالم بالإضافة لبعض مراكز البحث العلمي الجامعي لخدمة مصالحها عن طريق عقود الأبحاث، وكذلك شراءها لكل الاكتشافات الحديثة للأفراد أو المؤسسات الصغيرة واحتكارها لها مما جعلها اقدر من جميع الدول وبلا استثناء على خلق وتصوير وتحديث أساليب الإنتاج²³.

(4) **الإدارة المركزية:** إن لكل شركة متعددة الجنسية مقراً رئيسياً أو ما يعرف بالشركة الأم في بلدها الأصلي، أو ما يسمى البلد المنشأ المركز الاجتماعي أو البلد المقر، وإن اختلفت التسميات فنعتقد أن أفضلها استخداماً هو من حيث الصفة الشركة الأم، ومن حيث المكان بلد المقر، لأن كثير من الشركات مقرها الرئيسي غير موجود في دولتها بل مقام في إحدى الدول وهذه الشركات تسيطر سيطرة تامة على جميع فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، فليس هناك تعاون على قدم المساواة بين المركز والفروع بل احتكار المركز في تحديد السياسة العامة.

3. **الشركات متعددة الجنسية وتقدير السيادة الوطنية:** إن مفهوم السيادة مازال يعتبر ليس فقط العنصر الأكثر أهمية في حياة الدول، بل إنه ارتبط كلياً ببناء وتطور هياكل الدولة الحديثة، ورغم التطورات الكبيرة في ميادين الترابط و الاعتماد المتبادل وإنشاء المنظمات الدولية، فإن المضمون الذي وضحه بودان لمفهوم السيادة في أوائل القرن السابع عشر يتم اللجوء إليه من جديد من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي.

لكن رغم ذلك فإن مضمون السيادة تأثر إلى حد كبير بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وواجه النقد اللاذع من قبل العديد من الفقهاء، كما أنه بدأ يتعرض لأكبر تحد في مصداقيته مع تطور العولمة والشركات المتعددة الجنسية التي تعتبر الأداة الرئيسية لها²⁴. إذ أن الشركات عبر الوطنية كما اشرنا سابقاً تعمل على تحقيق أهداف مضبوطة ومعينة تكون مدروسة وفق خطط وأساليب جد حديثة، وللحفاظ على مصالحها وأهدافها في

البلدان المضيفة وبقاء امتيازاتها فإنها تضطر إلى التداخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان، فنجد انه منذ الحرب العالمية الثانية تدخلت شركات النفط العالمية الكبرى سياسيا وحتى عسكريا في شؤون الكثير من دول العالم الثالث ، مثل العراق ، فنزويلا ودول الخليج العربي ، وتحاول هذه الشركات بطريقة أو بأخرى توجيه السياسة الداخلية للبلد المضيف في اتجاه يتماشى و مصالحها، فتؤثر بنفوذها وأموالها على رجال الأحزاب والسياسة الذين يراعون مصالحها ويصرفون النظر عن مصالح بلادهم كما تسعى لاحتواء بعض الأجهزة الأمنية لاستخدامها .

إن هذا المثال لا يوضح فقط خطر الشركات المتعددة الجنسية على الأنظمة التي تختلف مع دولة أو دول الشركة الأم، وإنما يبين أكثر العلاقة القائمة بين مصالح هذه الشركات والبلد الأم، وفي هذا الصدد كتب جاكوب فاينر *J.VINER* ، انه منذ بداية حركة الرأسمال الأمريكي والشركات نحو الخارج، فان وزارة الخارجية والبيت الأبيض الأمريكي قد رغبتا في توجيه الاستثمار الأجنبي الأمريكي في الاتجاه الذي يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

إلى جانب هذا فان الشركات متعددة الجنسية لا تلتزم بالقدرات الدولية التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة مثلا في محاربة العنصرية هذه الشركات تعمل على تكريسها، بحيث تغتنم الفرص وتسوق إنتاجها مستغلة الظروف الحرجة لتلك الدول وذلك ما حدث للنظام غير الشرعي الذي كان سائدا في جنوب إفريقيا، وهكذا تكون هذه الشركات كدعامات أساسية لبعض الأنظمة العنصرية والاستيطانية في كل من فلسطين، وإقليم ناميبيا وزمبابوي، ساوتومي، وجزر الرأس الأخضر، وفي آسيا تيمور الشرقية ومكاو. وهذا تبعا لما تقدمه مؤسسة التضامن ومؤسسات التعامل الوطني .

ومن جهة أخرى تدعم الشركات متعددة الجنسية الحركات والجبهات المطالبة بالسلطة والتي تدعي بأنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها، وخاصة في انغولا و الموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين ، كدعمها لحركة *UNITA* و *FNLA* ضد الحزب الحاكم *MPLA* في انغولا. وكذلك دعمها للحركات الانفصالية المطالبة بالسلطة ضد الحزب الحاكم *FRELIMO* في الموزمبيق، ويتم ذلك بعدة أشكال كدعم مباشر من قبل الشركات لهذه الحركات والأحزاب، أو عن طريق دولها الأم مثل تمويل شركات النفط للحركة الانفصالية في بياfra نيجيريا، وتمويلها كذلك لحركة كاهنجا في الكونغو ، مساندة للأنظمة الديكتاتورية العسكرية أو العائلية الإقطاعية، كما هو الحال في أغلبية دول أمريكا الجنوبية والوسطى وإفريقيا.

4. طبيعة وحدود علاقة الشركات متعددة الجنسية بالدول النامية: إن موضوع الشركات متعددة الجنسية والدول النامية جدير بدراسة تفصيلية مستقلة باعتبارها واحدا من أهم الموضوعات التي تتناول طبيعة الرأسمالية في مرحلتها الحالية، والمشاكل التي تنشأ عن هيمنة هذه الشركات الدولية على الاقتصاديات القومية للدول النامية، ومدى تأثير هذه الهيمنة على برامج التنمية في الدول النامية سلبا أو إيجاباً، وكذلك أثر الشركات متعددة الجنسية على الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي.

1) الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية على الدول النامية:

- **نقل التكنولوجيا:** إن الشركات المتعددة الجنسية تسيطر على أكثر 50% من تكنولوجيا العالم ، مما يوجب على البلدان النامية التي تريد أن تنطلق في ميدان التصنيع أن تمر بمرحلة التعامل مع الشركات المتعددة الجنسية لتستفيد من التكنولوجيا، لما تتمتع به من خبرة ومهارات وإمكانيات عالية دائما حسب الاعتقاد، وتأخذ هذه المرحلة عدة أشكال ،فبالنسبة للبرازيل مثلا اخذ شكل الاستثمار المباشر.وبالنسبة لكوريا الجنوبية فقد اخذ شكل عقود،وبالنسبة للجزائر أخذت شكل شراء التكنولوجيا المعلبة بمعنى شراء مصانع بكل تجهيزاتها²⁵.

والشيء الجدير بالذكر أن الشركات المتعددة الجنسية لا تساهم في تطوير القدرات التكنولوجية والصناعية للبلد المضيف في معظم الحالات،وقد أثبتت التجارب أن الكثير من هذه الدول النامية مثل البرازيل،ولكن بعض الدول اتخذت تدابير لحل المشكلة مثل تدعيم الشركات الوطنية،ورفض التمويل بالمنتجات الخارجية وغيرها من التدابير التي تخفف من حدة التبعية.

أما بالنسبة لنوعية التكنولوجيا فان الشركات المتعددة الجنسية تصدر إلى البلدان النامية إما تكنولوجيا جد متطورة قصد تجربتها للمرة الأولى في البلد المضيف،وإما تكنولوجيا بالية قررت الاستغناء عنها،فحسب دراسة للبنك الدولي للتنمية كان حوالي 70% من تكنولوجيا الدول الرأسمالية بالية تجاوزها الزمن،ثم أن هذه التكنولوجيا لا تتلاءم والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المستقبل وغالبا ما ساهمت الشركات المتعددة الجنسية في تمويل تكنولوجيتها الجديدة ببيع التكنولوجيا القديمة إلى البلدان النامية²⁶.

- **الشركات المتعددة الجنسية وميزان المدفوعات:** يظن البعض أن إنشاء فروع للشركات متعددة الجنسية يجلب الأرباح الطائلة للبلد المضيف، ولكن هذا وهم تثبتته الأرقام والتقارير، والتي تبين أن معظم الأرباح التي تحصل عليها فروع الشركات المتعددة الجنسية في البلد المضيف تتحول إلى البلد الأم، ففتح نزيفا من العملة الصعبة في ميزان المدفوعات ،فالشركات متعددة الجنسية ترسل إلى بلدانها الأصلية ما يعادل 22 مليار دولار مقابل كل 1 مليار دولار مستثمر في البلدان النامية.

- **اثر الشركات المتعددة الجنسية على الموارد المالية في البلدان النامية:** تتجه الشركات المتعددة الجنسية إلى التأثير على الموارد المالية للبلدان المتخلفة من خلال إستراتيجية التمويل الذاتي من الموارد والأسواق المالية في هذه الدول،ويمثل هذا التمويل استنزافا للموارد الوطنية المتاحة،ومن وجهة نظر الاستخدامات البديلة لهذه الموارد أن الشركات المتعددة الجنسية،لا تأتي بأموال إلى الدول النامية،بل تلجأ إلى الاقتراض من المصادر المحلية،وبالتالي حرمان المؤسسات والمشروعات المحلية من الاستفادة من الأموال المتاحة لها،وتدل على ذلك الإحصائيات التي تؤكد بأنه خلال الفترة 1956 إلى 1965 قامت الشركات العالمية الأمريكية بتمويل 80% من استثماراتها في أمريكا اللاتينية من المصادر المحلية أو من الأموال التي اكتسبتها الاستثمارات السابقة²⁷.

المحور الثالث: نتائج التغيرات الجيواقتصادية بعد الحرب الباردة

دفعت التطورات الدولية (العولمة) إلى بلورة أنماط جديدة من ديناميكية الاقتصاد العالمي التي تتمحور حول دول الشمال بشكل عام، على أن تبقى دول العالم الثالث على كثرتها مصادر تزويد بالطاقة والمواد الخام، وأسواق استهلاك للسلع المصنعة وقد أدى هذا إلى:

-العولمة والنمو الاقتصادي والفقر: فلقد ترك التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، والذي تزامن مع التحرير للتجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال بصمة في سياق تعقيد المهمة الملقة على عاتق صانعي القرار الاقتصادي والمالي في العالم.

إن تزايد الترابط بين اقتصاديات العالم كنتيجة لهذه التطورات أدى دورا مركزيا في الأحداث التي شهدتها النظام المالي العالمي خاصة منذ عام 1997 حين نشبت الأزمة المالية في جنوب آسيا، إن مقدار هذا الترابط والطبيعة التي اتسم لها من ناحية سهولة وسرعة انتشار عدوى الأزمات يشكل تحديا كبيرا جدا للمجتمع الدولي. وتشير البيانات إلى تسارع وتيرة ظاهرة العولمة المتمثلة بالتبادل التجاري، فقد ارتفع المعدل السنوي لنمو تجارة السلع والخدمات في العالم بشكل كبير عموما وبنسب فاقت باستمرار نسبة نمو الناتج العالمي، مع استثناءات قليلة والمظهر الآخر للعولمة، وهو تحرك رؤوس الأموال يبين أيضا لازدياد الهائل في حجم التدفقات المالية عبر الحدود خلال العقدين الماضيين، إن حجم عمليات التملك والاندماج في العالم بلغت نحو 1144 مليار عام 2000، مقارنة مع 151 مليار دولار في عام 1990، مسجلة معدل نمو سنوي يبلغ 22.5 %²⁸.

ويعطي مؤيدو العولمة، وتحديدا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أهمية كبرى للعولمة كعامل أساسي وفعال في مكافحة الفقر، فيعتبر هورست كوهلر *Horst Koehler* المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد، إن العالم يحتاج إلى قدر كبير من العولمة ولكن علينا أن نعمل بجهد أكبر لكي تشمل ثمارها الجميع.

غير أن هذا الرأي لا يتمتع باجتماع كافة المهتمين بهذا الموضوع، فكثير من المراقبين والمختصين يشككون في المقولة التي تجد رواجاً كبيراً في الغرب بشكل خاص، وهي أن العولمة والتحرير المالي والتجاري التام وغير المقيد هي الطريق المثلى لنمو اقتصادي والقضاء على الفقر. ومن أبرز المشككين جوزيف ستيجلتزر *Joseph Stiglitz*، الذي يقول أن ثمار التنمية لم يتم توزيعها بشكل عادل في الدول التي شهدت فترات نهضة ونمو اقتصاديا، ويعطي أمثلة كبيرة حول العالم مدعما أن التراجع في أنظمة الرفاهية العامة التقليدية قد أثر سلبا في الطبقات الفقيرة، ويقول أن النمو الاقتصادي لا يساعد الفقراء كثيرا في الدول حيث توزيع الثروة يتسم بعدم المساواة الطبقات الفقيرة في هذه الدول لا تتمتع بكثير من المغام أوقات النمو، في حين أنها تدفع الثمن في فترات التراجع²⁹.

ويؤكد جوزيف ستيجلتزر في كتابه حول العولمة الذي صدر عام 2002، والذي حمل فيه بشدة على صندوق النقد الدولي وسياساته الاقتصادية والمالية على أنه يمكن أن تشكل العولمة قوة إيجابية وإن فيها إمكانية لإفادة الجميع. بما فيها الطبقات الفقيرة ولكنه يضع اللوم على الطريقة التي تدار بها العولمة والأمر الذي أدى إلى

عواقب مثل تدمير البيئة وتعزيز الفساد في العملية السياسية وعدم اخذ مصالح وأوضاع الدول الفقيرة في الحسبان لدى رسم السياسات الاقتصادية.

- انتشار المفاهيم الليبرالية الغربية تمكنت القوى الاقتصادية العملاقة من تقليص دور الدولة القومية بالاستغناء عن بعض الوظائف الأساسية التي تقوم بها، فمثلاً بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت فكرة الجيش المحترف، فألغت فرنسا نظام التجنيد الإجباري عام 1996 الذي هو ثمرة الثورة الفرنسية، لأن الدولة لم تعد بحاجة إلى قوة عسكرية لتفتح الأسواق الخارجية، لقدرة الشركات المتعددة الجنسية على دخول أي دولة دون منافسة إلا من شركات مماثلة، كما أن الدولة فقدت رمزا آخر لسيادتها يتمثل في وظيفة صك النقود، فلا توجد عملة واحدة ذات السعر الصرف ثابت، كما ضعفت دور البنك المركزي في ضبط أسواق الصرف الخاصة والعالمية، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن إدارة المرافق العامة وتقليص خدمات نظام التأمين الاجتماعي³⁰.

1. ظروف دول العالم الثالث في ظل العولمة: فهي تعيش جملة من الظروف وهي:

- إن دول العالم الثالث تسير باتجاه تهميش خائق نظراً إلى تراكم ديونها الخارجية من جهة وإلى تبعيتها الاقتصادية للدول الصناعية من جهة ثانية، وإلى ازدياد أزماتها التضخمية من جهة ثالثة، وإلى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها من جهة رابعة.

- إن ما يزيد في صعوبة الوضع الاقتصادي لدول العالم الثالث إزاء النظام الاقتصادي العالمي هو:
- عدم قدرتها على إيفاء ديونها الخارجية المتراكمة نظراً إلى تناقص قدرتها الادخارية، وتزايد عدد سكانها وانحسار الطلب التدريجي على بعض موادها المصدرة.

- عدم تمكنها من استقطاب مشاريع استثمارية كبيرة إذ أنها في الواقع سوق استهلاكية اتفاقية للسلع الغربية المصنعة، كما أن أكثر من 80 % من مجموع نشاط الشركات الضخمة المتعددة الجنسية يتركز داخل العالم الصناعي لأن العمالة في دول العالم الثالث غير متخصصة، وكذلك فإن التسهيلات الأخرى المطلوبة غير متوفرة فيها.

- إن الطابع الاستهلاكي المتزايد لأسواق العالم الثالث كرس تبعيتها الاقتصادية لاقتصاديات الدول الغربية وبالتالي أدى إلى إفقارها التدريجي، الأمر الذي زاد في اضطرابها إلى الاستدانة من الأسواق المالية الغربية مع عجزها عن تحقيق أي نمو اقتصادي يمكنها فعلاً من إيفاء هذه الديون.

2. التوزيع غير العادل للثروات في العالم: كما اشرنا بالفقرة السابقة إلى تدني معدلات النمو الاقتصادية

في معظم دول العالم الثالث والمصحوبة بتنامي للاضطرابات الاجتماعية وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي، وبحسب الخبير الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جاليت فإن الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية، وأن المآسي البشرية سيكون مصدرها الحروب الداخلية أكثر منها النزاعات الخارجية، والتي ستدور معظمها في دول العالم الثالث، وهو ما كشفه "أوضاع الفوضى" إذ يشير التقرير الذي حمل العنوان الفرعي الآثار الاجتماعية للعولمة إلى أن التوسيع العالمي لقوى السوق العالمية أدى إلى اضطرابات ونزاعات

دموية وان الشركات المتعددة الجنسية الموجودة خارج نطاق أي سيطرة سواء كانت محلية أو قومية دولية تملك حاليا ثلث ثروات الإنتاجية العالمية³¹.

ما يميز الشركات المتعددة الجنسية انه لا شيء يقف في طريقها فهي من اجل تحقيق مصالحها تدعم ماليا ومعنويا جماعة ضد أخرى، أو حزب ضد آخر، أو أقلية ضد أخرى، في صراعها على الحكم بغية المحافظة على مكاسبها وامتيازاتها في هذه البلدان، وفي حالة نشوب خلافات مع إحدى دول العالم الثالث، أو تهدد هذه الأخيرة بالتأميم فان لم تستطيع الشركة حل هذه المشاكل لصالحها لوحدها فإنها تدفع بحكوماتها في دولتها الأم للتدخل والضغط على الدولة لحل المشكل³².

كما أن حجم الشركات المتعددة الجنسية ومكانتها الاقتصادية، ومن ذلك تبين قوة هذه الكيانات التي تتجاوز من ناحية الإمكانيات المادية والتفوق التكنولوجي والمعلومات المتاحة على قوة البلد الضعيف، والنتيجة أن هذه الدول سوف تضعف في كل صفقة أو عقد يبرم مع واحدة من هذه الشركات مع الحكومات، وبالنظر إلى الأرباح والامتيازات التي تجنيها من نشاطها في الدول النامية، وسواء أكان المجتمع المحلي رابحا أو خاسرا، فلقد بات من الواضح أن هناك "تفاوت في القدرة التفاوضية" بين هذه المجتمعات من جهة وبين الشركات المتخطية للقوميات من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى التساؤل حول اثر هذه الكيانات على النظام السياسي العالمي و المجتمع الدولي عامة، بحيث أصبحت الشركات تلعب دورا بارزا في عدم استقرار النظام السياسي الدولي، وتشجيع الاضطرابات بداخل الدول بطرق عديدة ولكن جاء الرد من طرف المدافعين المتحمسين للتدويل مؤكدين على أن الشركات المتعددة الجنسية قد أصبحت تتمتع بقوة كبيرة تفوق قوة الكثير من الدول من الناحية المالية، ولكن هذا لا يعني بان الدول في الطريق إلى تضييع سيادتها الاقتصادية لصالح هذه الشركات.

كما تلتزم الشركات المتعددة الجنسية الدول النامية المضيفة لها بالرجوع إليها في شراء السلع الوسطية وقطع غيار وتموين العملية الإنتاجية، وهذا ما يجعلها بتبعية دائمة لهاته الأخيرة. لقد كان لهذه الشركات آثار اجتماعية وثقافية على الدول المضيفة ويمكننا أن نلتمس أهم الآثار الاجتماعية والثقافية فيما يلي:

- انتشار الرشاوى: تعمل الشركات المتعددة الجنسية كثيرا على التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها الدول النامية على وجه الخصوص ، وذلك للحفاظ على امتيازاتها قصد الحصول على امتيازات أخرى. فتلجأ إلى الأساليب غير المشروعة والمتلوية، ومنها الرشوة التي تعتمد عليها على نطاق لم يسبق له مثيل للتأثير على قدرات الحكام و المسؤولين. فهي تجند لهذا الغرض إعداد لا يستهان بها من الإداريين ورجال الأعمال والمهنيين والسياسيين المقربين للسلطة في البلد المضيف.
- آثارها على العادات والتقاليد المحلية: تلجأ الشركات المتعددة الجنسية من اجل تحقيق الموازنة بين التنسيق وتكامل العمليات، وبين الحاجة إلى التكيف مع ظروف البلد النامي الذي تعمل فيه، إلى إتباع تقسيم العمل في داخل المؤسسة على أساس الجنسية، فالأفضلية تكون للعمالة التي جلبتها الشركات

معها وهي عمالة فنية وذات قدرة كبيرة وهاته الأخيرة تقيم بالبلد وتقوم بمختلف الأنشطة الاجتماعية، فينتقلون كما ينتقل الأهالي الأصليين في المرافق العمومية كالمدارس والمستشفيات، ولهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم وهي عادات تنتمي للحضارة الغربية ويحاولون فرضها على السكان الأصليين بطريقة أو بأخرى، فتحدث هناك مشاكل ويقع الاصطدام بين ثقافتين.

ويظهر تأثير الشركات المتعددة الجنسية على الثقافات المحلية في نمط الحياة عموماً، والقضاء على الصناعات المحلية والتقليدية على وجه الخصوص ويحدث هذا نتيجة المنافسة التي يتلقاها هذا القطاع من قبل الفروع التي توجد بها الشركات المتعددة الجنسية التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة، لذا بعض الدول الإفريقية مثلاً، رفضت استثمارات الشركات العملاقة في ميدان النسيج للحفاظ على الزى التقليدي الذي تميز به³³.

- تأثيرها على نمط الاستهلاك وتوغلها في الإعلام الوطني وهذا للترويج لسلعها مثل شركة مكدونالد للأطعمة الجاهزة.

- الحد من دور الدولة القومية: يتسم النظام الدولي الراهن بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية في المجال العسكري، وفي الوقت الذي تتراجع فيه الأهمية النسبية للقوة العسكرية في مقومات القوة الشاملة، تتنامى أهمية القوة الاقتصادية والتقنية والحضارية فيها كأساس لتقدم الدولة، خاصة وان زيادة ظواهر الاعتماد المتبادل وتكوين الكتل التجارية الكبرى قد دعما الاهتمام الوطني والدولي بالأوضاع الاقتصادية على حساب الأوضاع الأمنية مع زيادة التنافس وإطلاق حرية آليات السوق، وهو ما أعاد ترتيب عناصر قوة الدولة في النظام الدولي، ودعم صعود عدد من القوى الاقتصادية المنافسة التي تتمثل في اليابان وأوروبا والصين مقابل تراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، بما يعني مطالبة هذه القوى الصاعدة بدور في صنع القرار الدولي، فيحتم ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التراجع عن اتخاذ القرارات بمفردها وتخليها عن مفهوم الهيمنة المطلقة³⁴.

الخاتمة:

ما يمكن استنتاجه مما تقدم أن سيادة النظام الرأسمالي والذي تجسده العولمة بمختلف ما نتج منها من فتح للأسواق الحرة مروراً إلى انتقال السلع والأموال والتجارة الحرة كل هذا ساهم في ظهور عالمين عالم متقدم يقود زمام العولمة وعالم نامي انتشرت فيه كل سلبات العولمة بدءاً من انه صار سوق للمنتجات هذه الدول وصولاً إلى انه يعاني من ظاهرة فقر وبطالة وتدني مستوى المعيشة وهشاشة مؤسساته الاقتصادية، ما أدى إلى عجز الدولة عن تلبية حاجيات شعوبها هذا الأخير افرز ظهور نزاعات داخلية تهدد السلم داخل الدولة وخارجها.

وبفعل نظام الاعتماد الدولي المتبادل تغير مفهوم الدولة، فبالإضافة إلى التفاعلات التقليدية بين الدول، برزت تفاعلات جديدة تتم عبر الدولة فلا يكون احد طرفي التفاعل ممثلاً دولة أو منظمة دولية حكومية، بما يعني عدم قدرة الدولة على عزل البيئة الداخلية عن تأثيرات البيئة الدولية المختلفة، الأمر الذي اضعف السيادة القانونية للدولة على بيئتها الداخلية، فالتحولات التي افرزها عصر المعرفة المعلوماتية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ترك انعكاساته على العناصر الأساسية للدولة، لان هذه التحولات لا تعترف بحدود الجغرافيا

السياسية، وهو ما جعل الحكومة تفقد سلطتها على اقتصاد يسير في طريق العولمة، بل تتقاسم سلطاتها السياسية والاقتصادية التي تشكل جوهر السيادة مع رجال الأعمال وأصحاب الشركات وأعضاء المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وزعماء الأقليات والمجموعات السياسية.

التهميش:

- 1: مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة - دراسة في الرهانات والأهداف. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 23.
- 2: على حسين الشبكشي، العولمة نظرية بلا منظر. [د.م.ن]: [د.د.ن]، 2001، ص 6.
- 3: المرجع نفسه، ص 6.
- 4: John N. Clarke, Geoffrey R. Edwards. Global Governance in the Twenty-first Century. New York: Collective Moral Agency and International Relations; 2004; p99-104.
- 5: احمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 26.
- 6: فلاح كاظم المحنة، العولمة: والجدل الدائر حولها. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص 121.
- 7: المرجع نفسه، ص 122.
- 8: المؤسسة الدولية للتنمية، متحصل عليه من:
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EX437394~piPK:51236175~pagePK:3440391~menuPK:21216974,,contentMDK:0TIDAARABIC/html1774633,00~theSitePK:>
- 9: Malcolm Waters; GLOBALIZATION. New York: edition published in the Taylor & Francis e-Library; 2001; p86-90.
- 10: فلاح كاظم المحنة، العولمة: والجدل الدائر حولها. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص 124-125.
- 11: منظمة التجارة العالمية، المنظمة بإيجاز، متحصل عليه:
http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=the_organization_concisely&lang=ar
- 12: محسن احمد الخضير، العولمة الاحتياحية. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001، ص 100-101.
- 13: رمون حداد، العلاقات الدولية. بيروت: دار الحقيقة، [د.ت.ن]، ص 348.
- 14: مبروك غضبان، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 558.
- 15: مارسيل ميلر، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. (تر: حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل، 1986، ص 324.
- 16: فايز محمد علي، الشركات الاحتكارية الرأسمالية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية. بغداد: دار الرشيد، [د.ت.ن]، ص 214.
- 17: Mucchielli. J. L; La mondialisation du capital. Paris: édition Syros; 1997; p288.
- 18: رمون حداد، مرجع سابق، ص 521.
- 19: هانس برتمان، هارولد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. (تر: عدنان عباس علي). الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1998، ص 329.
- 20: ديمتريف أ، "إمبراطورية الاحتكارات متعددة الجنسية". النفط والتنمية. العدد 10، أوت 1998، ص 68.
- 21: Mucchielli. J. L; op_cit; p169.
- 22: محمد صبحي الاتري، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية. ط 2، بغداد: منشورات النفط والتنمية، 1988، ص 112.
- 23: حسام عيسى، الشركات متعددة القومية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989، ص 128.
- 24: فايز محمد علي، مرجع سابق، ص 222.
- 25: نصيرة بوجمعة سعدي، عقود النقل التكنولوجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 221.
- 26: المرجع نفسه، ص 277.
- 27: احمد برقاي، الدولة الوطنية وتحديات العولمة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 315.

- 28: إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعمولة وجهة نظر اقتصادية. [د.م.ن]: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، [د.س.ن]، ص33.
- 29: المرجع نفسه، ص36.
- 30: محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص135.
- 31: مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص28.
- 32: Walter Bouvais; David Garcia; Multinationales: enquête sur les multinational. PARIS: danger public; 2005; p46.
- 33: غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص. الجزائر: ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1994، ص 598.
- 34: محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص134.